

أهمية المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي

- بالإشارة إلى تجارب بعض البلدان العربية -

The importance of judicial accountability as a mechanism to combat financial corruption - With reference to the experiences of some Arab countries -

د. محي الدين محمود عمر¹، بوخرص أحمد أمين²، رحالي محمد³

¹ جامعة تيسميت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)،
boukhors.ahmed.amine@cuniv.tissemsilt.dz

² جامعة تيسميت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)،
mahieddineomar@gmail.com

³ جامعة تيسميت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة (الجزائر)،
rahalimohamed100@gmail.com

تاريخ النشر 2021/11/01

تاريخ القبول: 2120/08/14

تاريخ الاستلام: 2021/03/13

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المحاسبة القضائية كأحد أهم آليات مكافحة الفساد المالي، وذلك من خلال التطرق إلى مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة القضائية والفساد المالي، إضافة إلى استعراض بعض التجارب العربية التي تبنت المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تلعب دورا هاما في مكافحة الفساد المالي وذلك من خلال التقنيات والمهارات التي تتميز بها، والخدمات التي توفرها كخدمة تأييد الدعاوي القانونية وخدمات التحري، كما أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين الهيئات المحاسبية المهنية والجامعات والمعاهد العلمية، من أجل التوعية بالدور الهام للمحاسبة القضائية في مجال مكافحة الفساد المالي وتكريس النزاهة والشفافية المالية، وذلك من خلال تنظيم الأيام الدراسية وعقد الندوات العلمية.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، المحاسبة القضائية، التحري، الدعم القانوني.

تصنيف JEL: M41, M42

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of judicial accountability as one of the most important mechanisms to combat financial corruption, by examining a set of concepts related to judicial accounting and financial corruption, in addition to reviewing some Arab experiences that adopted judicial accountability as a mechanism to combat financial corruption, and the study concluded that judicial accountability plays an

important role in combating financial corruption through the techniques and skills that distinguish it, and the services that it provides as supporting legal cases service and investigation services. The study also recommended the need for coordination between professional accounting bodies, universities and Scientific institutes, in order to raise awareness of the important role of judicial accountability in the fight against financial corruption and to devote integrity and financial transparency, through organizing school days and holding scientific seminars

Key words: financial corruption, judicial accountability, investigation, legal support

JEL classification: M41, M42

1. مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد المالي، أحد الظواهر السلبية التي لا زالت تنخر اقتصاديات الدول والمؤسسات على حد سواء، ولقد شهدت الساحة الاقتصادية الدولية خلال السنوات الأخيرة العديد من الفضائح المالية والانهيارات المؤسسية، والتي كان سببها الفساد المالي، والذي يكون تارة في شكل اختلاس وتبديد للأموال، وتارة أخرى في شكل تلاعب بالأرقام والبيانات المالية، الأمر الذي أوجب العمل على إيجاد وسائل وآليات تسمح بالحد من هذه الظاهرة السلبية، وتعد المحاسبة القضائية أحد أهم هذه الآليات، كونها تقوم على مجموعة من التقنيات والمهارات، التي تسمح بترسيخ المعاملات المالية النزيفة والحد من الاحتيال المالي، كما أنها تعد تجاوزا للدور التقليدي للمحاسبة، والمتمثل في مسك الدفاتر وإعداد القوائم المالية إلى توسيع خدماتها لتشمل مكافحة الفساد ودعم النزاهة والشفافية.

1.1 إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى أهمية المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي ؟

2.1 فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تحاول الدراسة اختبار الفرضية التالية :

تسمح الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية بالكشف والحد من الفساد المالي بكافة أشكاله ولذلك فهي تعتبر ذات أهمية بالغة في هذا الصدد.

3.1 منهج الدراسة: تم الاعتماد على مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لمناسبتها لأغراض الدراسة بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة.

4.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج أحد الاتجاهات الحديثة في مجال مكافحة ظاهرة الفساد المالي، والمتمثلة في المحاسبة القضائية، التي تعد فرعا متخصصا من فروع المحاسبة والمتعلقة بالقضايا القانونية والجرائم المالية، حيث تساهم هذه الأخيرة في الحد من الفساد المالي من خلال مجموعة متكاملة من التقنيات والخدمات المتخصصة، كخدمة التحري، وخدمة تأييد الدعاوي القضائية.

5.1 هيكل الدراسة: اشتملت الدراسة على المحاور التالية:

أولاً- الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية؛

ثانياً- الفساد المالي، نظرة تعريفية؛

ثالثاً- دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان العربية.

2. الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية:

1.2 لمحة تاريخية حول نشأة المحاسبة القضائية:

يعود تاريخ المحاسبة القضائية إلى ما يقارب 200 سنة، إذ كانت بدايتها في غلاسكو بسكوتلاندا عام 1824 والتي تمثلت بشهادات أعطيت للمحاسبين تؤهلهم للمشاركة بإجراءات التحكيم وإبداء الرأي الفني المالي المحايد لفض النزاعات بالمحاكم، وازدادت أهمية المحاسبة القضائية بسرعة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في أوائل القرن العشرين، حيث تم في الولايات المتحدة الاستعانة بحوالي (500) محاسب مندوبين كوكلاء ماليين في النزاعات القضائية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبهذا أصبحت المحاسبة القضائية مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع حيث أنها تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم القانونية والمدنية (راضي و الروازق، 2018، صفحة202).

كما أن المحاسبة القضائية تطورت على مر الزمن، ويمكن تحديد الملامح الآتية التي تؤكد هذا التطور: (الجليلي، 2012، صفحة103)

- في عام 1946 نشر (Maurice Peloubet) وهو محاسب من نيويورك، مقالا بعنوان "المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم"؛
- في عام 1982 تم إصدار كتاب بعنوان المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة تم تأليفه من قبل (Francis C.Dykeman)؛
- قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة رقم 7 في عام 1986، الذي حدد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية ومنها: تحديد قيمة الأضرار، ومنع الاحتيال، والمحاسبة، التقييم والاستشارات العامة، والتحليلات؛
- يضم أدب المحاسبة القضائية، مجلة المحاسبة القضائية: التدقيق والضرائب والاحتيايل، نتيجة للنمو في هذه المهنة؛

- تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضاة في مارس 1997؛
- حاليا هناك ما لا يقل عن ست عشرة من الجامعات والكليات الأمريكية التي تقدم دورات في مجال المحاسبة القضائية.

2.2 مفهوم المحاسبة القضائية:

تعددت تعريف المحاسبة القضائية في الأدبيات المحاسبية نظرا لاختلاف الباحثين والزوايا التي ينظرون منها، وتتكون المحاسبة القضائية من الناحية اللغوية من كلمتين أساسيتين مستقلتين، إذ تشير كلمة القضائية عن القضايا ذات العلاقة بالمحاكم القانونية وأما كلمة المحاسبة فهي تشير إلى تصنيف وتسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية بطريقة تخصصية تساعد الأطراف المختلفة أصحاب العلاقة من استخدام المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي دمج الكلمتين (المحاسبة القضائية) نحصل على دلالة تشير إلى استخدام المعلومات المحاسبية من المصادر الأخرى لتحديد الحقائق بصورة موضوعية يمكنها أن تدعم المواقف المعقولة في المحكمة (الجيلي، 2012، صفحة 203)، كما قد ينظر إليها على أنها فرع متخصص من فروع المحاسبة المتعلقة في كثير من الأحيان بالقضايا القانونية والشكاوي المالية، بالإضافة إلى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة مثل مطالبات التأمين، قضايا الاحتيال المالية، والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية (جاسم، 2019، صفحة 241).

3.2 الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة:

يمكن تحديد أهم الفروقات بين المحاسبة القضائية والمراجعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة

المراجعة	المحاسبة القضائية	البيان
----------	-------------------	--------

الهدف	تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش	تقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط ومدى صدق وعدالة القوائم المالية
النطاق	أكثر عمقا وأقل اتساعا	أكثر اتساعا وأقل عمقا
المهارات المطلوبة	مهارات متخصصة ومتكاملة لكل من المحاسبة والمراجعة والأساسيات القانونية	المهارات المطلوبة لإعداد وعرض القوائم المالية
الأساليب والإجراءات	أكثر عمقا	أقل عمقا
المعرفة القانونية	تتطلب المعرفة القانونية	لا تتطلب المعرفة القانونية

المصدر: (جاسم، ، 2019، صفحة 243)

2 مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

يمكن للمحاسبين القضائيين تطبيق مهارتهم في عدد من المجالات منها: (عبيد، 2018، الصفحات 673-674)

- التحري عن عمليات الاحتيال والحد منها، بحيث يتم تعيين المحاسبين القضائيين لتحديد ما إذا كان هناك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للشركة، وهنا يبحث المحاسبين القضائيين عن أي مغالاة في تقييم المخزون أو الرسملة الخاطئة للمصاريف بغرض تشويه الأرباح والاختلاس؛
- قد يطلب من المحاسبين القضائيين تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال في الشركات، وهنا يعمل المحاسبون القضائيون على تقييم ما إذا كان من الممكن تعديل النظام المالي للمعني، مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية؛
- تحليل وتقييم المعاملات التجارية، إذ يمكن لهؤلاء المهنيين تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركة في حال الاندماج أو الاستحواذ، وضمان أن المشتري على دراية بخصوص قيمة الشركة المستهدفة

- والوضع المالي لها، فضلا عن ذلك يمكن للمحاسبين القضائيين تأشير أي نشاط محاسبي مشبوه وتحديد ما إذا كان قد تم اعتماد المقاييس المدروسة في احفاء أو تزوير البيانات؛
- دعم الدعاوي القضائية، من الشائع أن تجد المحاسبين القضائيين يقدمون خبرتهم المحاسبية في دعم الدعاوي القضائية القائمة أو المحتملة، ويتركز عملهم الأساسي على تكميم الأضرار، على الرغم من أنها قد تتطلب توفير شهادة الخبراء في العديد من الدعاوي القضائية مثل النزاعات المتعلقة بالعقود والقضايا المتعلقة بالملكات الفكرية وغيرها؛
 - التحقيقات الحكومية، يمكن أن يلعب المحاسبون القضائيون دورا مهما في الحكومة، أي العمل في الوكالات الحكومية مثل مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة المخابرات المركزية ودائرة ضريبة الدخل (خدمة الإيراد الداخلي) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يعملون على البحث عن أي اشارة تتعلق بوجود نشاط مالي مشبوه وعمليات احتيال من قبل الأفراد والشركات؛

3. الفساد المالي، نظرة تعريفية:

1.3 مفهوم الفساد المالي:

تعددت واختلقت التعاريف بشأن الفساد المالي بتعدد واختلاف الرؤى التي تناولته، فقد عرف على أنه "عمل أو إغفال أو سوء معاملة، والتي تحول الالتزامات الأخلاقية والقانونية من وظيفة عمومية نحو أهداف خاصة ذات منفعة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية" (رمو و ذنون، 2018، صفحة 41)، كما عرفه آخرون بأنه "السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية أو القانونية التي تحكم تصرفات شخص ما في موقف السلطة بسبب دوافع شخصية أو عائلية والثروة والسلطة، أو أي سبب آخر" (ابراهيم و حاجم، 2016، صفحة 228)، هذا وقد عرفت منظمة الشفافية والنزاهة الدولية الفساد المالي بأنه "إساءة استخدام السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب خاصة ولا يشمل هذا التعريف العاملين في القطاع العام فقط وإنما في القطاع الخاص أيضا والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب السياسية" (رشيد، الحمداي، و الاعرجي، 2012، صفحة 319).

2.3 مسببات الفساد المالي:

إن الفساد المالي يعود في الغالب إلى سببين رئيسيين هما: (علي، 2017، صفحة534)

- الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة؛
- محاولة التهرب من التكلفة الواجبة.

إضافة إلى ما تقدم يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الفساد المالي والإداري وهي: (التميمي،

2013، الصفحات 06-07)

- **البعد السياسي:** تتمثل أسباب الفساد الإداري والمالي بالإدارة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وان أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، حتى وان توفرت لديهم الجدية والرغبة في الإصلاح، وبدون الإرادة السياسية فان مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصرًا على المناشدات والنداءات والتمنيات التي لا تعني لا تسمن من جوع؛
- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة والناجحة عن عمليات السمسرة، التي يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا؛
- **البعد الاجتماعي:** ويتجلى ذلك عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير، وعندما يكون للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، وإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن، وعندما يصبح لكل

شيء ثمن فان الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه بثقافة الفساد.

3.3 مظاهر الفساد المالي:

وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، وقروض الجاملة التي تمنح بدون ضمانات، وعمولات عقود البنية التحتية والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب، والإسراف في استخدام المال العام الذي يأخذ أشكالا وصورا مختلفة (أكثرها انتشارا هي تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والرواتب المدفوعة بلا عمل حقيقي على حشد الأصحاب والمرافقة والحراسة، فضلا عن المبالغة في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، وإقامة الحفلات الترفيهية في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع لكبار المسؤولين تلقا ونفاقا)، ومن أخطر هذه الصور لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استخدام خبرات أجنبية ذات تكلفة اقتصادية ومالية عالية، في وقت تكون فيه الخبرات الوطنية على أتم استعدادها وجاهزيتها بتكلفة مالية رمزية مقارنة بتلك التي تدفع بالعملة الصعبة (حمريش، 2018، صفحة 279)

4.3 الآثار الاقتصادية والاجتماعية الفساد المالي:

إن لانتشار ظاهرة الفساد المالي آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتبدو هذه الآثار في المدى المتوسط حيث يمكن رصد الآثار التالية: (قندوز و آيت محمد، 2018، الصفحات 33-34)

- يؤثر الفساد على القطاعات الاقتصادية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار وملائمة الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريع، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار وفي هذا

- الصدد يعتبر الفساد ضربية ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار؛
- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوي بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية؛
 - يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون الموارد العامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريرتها؛
 - ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد؛
 - يضعف الفساد من شرعية الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات وقلقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي خصوصا في الدول النامية؛
 - يؤدي الفساد إلى التشكيك في فاعلية القانون وفي قيم الثقة والأمانة الى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية؛
 - يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية.

4. دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان

العربية:

1.4 دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي:

تعمل المحاسبة القضائية على الحد من أساليب الفساد المالي من خلال قيامها بالوظائف التالية:
(أحمد المنيني و سلامة رأفت، 2018، الصفحات 90-91)

- قيام المحاسبة القضائية بالتحقق من الدعاوي المرفوعة من قبل الأطراف ذات العلاقة، حيث يقوم المحاسب القضائي بالتحري عن هذه الدعاوي، وتقييم الأضرار الاقتصادية المترتبة عليه،

- واحساب قيمة التعويضات اللازمة، وما يرافق ذلك من مثول المحاسب القضائي أمام المحكمة كشاهد خبير، من أجل تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين قضائياً؛
- التحري عن عمليات الاحتيال والكشف عنها والحد منها، وذلك من خلال تكليف المحاسب القضائي بمراجعة المستندات والوثائق والسجلات المحاسبية، وذلك للتأكد من خلوها من بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة مثل الرسملة الخاطئة للمصاريف، أو المغالاة في تقييم بنود المخزون؛
 - تقديم المحاسبة القضائية الاستشارات والمعلومات اللازمة للمنشآت للوقاية من عمليات الاحتيال، مثل مراجعة النظام المالي وتعديله حسب متطلبات المعايير المحاسبية، ومراجعة نظام الرقابة الداخلية ومعالجة نقاط الضعف الموجودة فيه؛
 - تقوم المحاسبة القضائية بمساعدة الدوائر الحكومية كدائرة الدخل، في البحث عن الأنشطة المالية المشبوهة، وعمليات الاحتيال، وذلك من خلال البحث في وتقييم السجلات المحاسبية والحسابات المصرفية للأشخاص والمنشآت المشتبه بهم.

2.4 تبني المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي في بعض البلدان العربية:

بدأت بعض البلدان العربية مزاوله المحاسبة القضائية بالمحاكم منذ فترة طويلة، وفيما يلي عرض لأبرز التجارب العربية في مجال المحاسبة القضائية:

1.2.4 التجربة السعودية:

تعد تجربة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة وفريدة، وقد تطورت التجربة كما يلي:

- كان هنالك كيان يبت في القضايا المالية يسمى بلجنة فض النزاعات المالية وقد استمر هذا الكيان لفترة طويلة وقد تمكن من حل كبير من النزاعات المالية ولكنه قد تم حله منذ أكثر من خمسة عشر (15) عاما وحولت صلاحيته لديوان المظالم؛
- واصل ديوان المظالم في حل النزاعات المالية ومزال يزاوّل ذلك حتى تاريخه؛

أهمية المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي..... محي الدين محمود عمر/ بوخرص أحمد أمين/رحالي محمد

- يعمل هذا الكيان بكفاءة عالية وشفافية ويعتمد على الاستفادة من خبرات المحاسبين المسجلين لديه بالسجل الخاص بهم (شنقراري و بابكر، 2016، الصفحات 79-80)

2.2.4 تجربة دولة الإمارات:

في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتكون من سبعة إمارات تحكم فدراليا، وجميع الإمارات تتبع نظام موحد بالمحاكم، حيث تستعين المحاكم في حل النزاعات المالية بنظام موحد يعتمد على الاستفادة من تقارير المحاسبين القانونيين كما يلي:

- يوجد سجل للمحاسبين القانونيين بكل محكمة؛
- تقوم المحكمة بتعيين المحاسب حسب دوره بالسجل الموجود لدى المحكمة؛
- في حالة الحاجة لمحاسبين يسمح لأي من الطرفين تعيين محاسب؛
- إذ لم يتمكن القاضي من الحكم يقوم بتعيين محاسب مرجح يكون تقريره الفيصل في غالب الأحيان؛
- غالبا ما تحدد الأتعاب بواسطة المحكمة وتدفع من قبلها حسب الاتفاق مع المحاسب القانوني ويتم تحصيلها بواسطة المحكمة من قبل الأطراف المتنازعة حسب قرار المحكمة (شنقراري و بابكر، 2016، صفحة 80)

3.2.4 التجربة السودانية:

لا تزال التجربة السودانية بعيدة بعض الشيء عن نظيراتها في الخليج، غير أنها تسعى إلى مواكبتها والحقا بركبها، ويمكن إيجاز أهم ما يميز التجربة السودانية فيما يلي:

- تقوم المحاكم عند الحاجة بالاستعانة بمحاسب قانوني ويطلب منه دراسة مستندات الأطراف المتنازعة وإعداد تقرير محاسبي يوضح حقوق كل من الأطراف المتنازعة؛
- لا يوجد سجل بالمحاكم بالمعنى الدقيق عن المحاسبين والمراجعين القانونيين؛

- يستطيع أي طرف من الأطراف المتنازعة رفض المحاسب وتعيين محاسب من قبله، قد لا يكون مؤهلا، أو لا يكون محايدا، الشيء الذي لا يؤهله لأداء مهامه بكل نزاهة (شنقراي و بابكر، 2016، صفحة 81).

4.2.4 المحاسبة القضائية في الجزائر:

أما في الجزائر، فان المحاسبة القضائية بمفهومها الذي حددناه أنفا غير موجودة وغير مطبقة، إلا ما ذكرته المادة 61 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والتي ألزمت مراجع الحسابات بإبلاغ وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة، في حالة معاينته لمخالفة معينة، كان قد أطلع مجلس إدارة الشركة عليها، ولم يتخذ هذا الأخير الإجراءات المناسبة حيالها.

ويرى الباحثون بأنه يجب على الدولة الجزائرية أن تحذو حذو الدول التي طبقت المحاسبة القضائية، بما يمكنها من الاستفادة من خبرة وكفاءة المحاسبين في مجال مكافحة الفساد والاحتيال المالي، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفضائح المالية التي عرفتتها الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، على شاكلة فضيحة "بنك الخليفة" وفضيحة "سونطراك".

5. الخاتمة

من خلال دراستنا لأهمية المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي، وتعرضنا لأبرز المفاهيم المرتبطة بكل من المحاسبة القضائية والفساد المالي، إضافة إلى تسليطنا الضوء على تجارب بعض البلدان العربية، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1.5 النتائج:

- تعد المحاسبة القضائية فرعاً متخصصاً من فروع المحاسبة والمتعلقة بالقضايا القانونية والشكاوي المالية، بالإضافة إلى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة مثل مطالبات التأمين، قضايا الاحتيال المالية، والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية
- يعد الفساد المالي عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في البلدان النامية؛
- إن تطبيق المحاسبة القضائية أصبح مطلباً هاماً في جميع الدول خصوصاً مع زيادة انتشار الفساد المالي، وما له من أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب استنزاف الكثير من الموارد والإمكانات البشرية والاقتصادية؛
- تلعب المحاسبة القضائية دوراً جوهرياً في الحد من ظاهرة الفساد المالي، من خلال التقنيات والمهارات التي تتميز بها، والخدمات التي توفرها كخدمة تأييد الدعاوي والقانونية وخدمات التحري.

2.5 الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة اهتمام الجامعات والمعاهد بمادة المحاسبة القضائية، من خلال تضمينها في المناهج والخطط والدراسية الموجهة لطلبة أقسام المحاسبة، من أجل تخريج دفعات ملمة بهذا الفرع المهم من المحاسبة؛
- ضرورة التنسيق بين الهيئات المحاسبية المهنية والجامعات والمعاهد العلمية، من أجل التوعية بالدور الهام للمحاسبة القضائية في مجال مكافحة الفساد المالي وتكريس النزاهة والشفافية المالية، وذلك من خلال تنظيم الأيام الدراسية وعقد الندوات العلمية؛

- الوقوف على أهمية تنمية قدرات ومهارات المحاسبين مجال المحاسبة القضائية في الجزائر، وضرورة إكسابهم المهارات الأساسية والمتقدمة المتصلة بمهنتهم لتمكينهم من تقديم التقارير الفنية إلى الهيئات القانونية المكلفة بالفصل في القضايا والمنازعات المالية؛
- ضرورة القيام بالتعديلات القانونية اللازمة التي تسمح للمحاكم بالاستعانة بالمحاسبين في قضايا الجرائم المالية والتحايل المالي.

6. قائمة المراجع

- إيناف محمود رشيد، رافعة إبراهيم الحمداني، و عدنان سالم الاعرجي. (2012). فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق/ دراسة تطبيقية على جامعة الموصل. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 04 (08)، الصفحات 317-346.
- إيمان أحمد الهنيبي، و سلامة سلامة رأفت. (2018). دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الإحتيال المالي في الأردن. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 09 (03)، الصفحات 87-101.
- بلال قندوز، و مراد آيت محمد. (2018). أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من آثار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. جديد الاقتصاد، 13 (01)، الصفحات 27-48.
- دنيا جاسم. (2018). استخدام المحاسبة القضائية وأثرها على الحوكمة المؤسسية للشركات العراقية دراسة في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية بالعراق. مجلة جامعة بابل، 2، الصفحات 238-255.
- زهراء ناجي عبيد. (2018). دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24 (107)، الصفحات 670-682.
- سامية حمريش. (2018). الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته. المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، 02 (02)، الصفحات 275-295.
- سلامة إبراهيم علي. (2017). دور التدقيق الإستراتيجي في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق - إظار مقترح. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 23 (97)، الصفحات 526-544.

أهمية المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي..... محي الدين محمود عمر/ بوخرص أحمد أمين/رحالي محمد

- عباس حميد يحيى التميمي. (2013). اطار مقترح للحد من الفساد المالي والاداري من قبل مؤسسات الرقابة المالية العليا. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، 01 (11)، الصفحات 222-244.
- مصطفى طاهر شنقرائي، و بشير بكري عجيب بابكر. (2016). المحاسبية القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات. مجلة الدراسات العليا ، 04 (14)، الصفحات 69 - 85.
- مقداد أحمد الجليلي. (2012). المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق. مجلة تنمية الرفادين ، 34 (107)، الصفحات 9-21.
- ميثم مالك راضي، و عبد الزهرة سلمان الروازق. (2018). ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، 08 (04)، الصفحات 198-228.
- نوال طارق ابراهيم، و وائل عذب حاجم. (2016). الفساد المالي والإداري : مفهومه ، أسبابه ، أنواعه وسبل معالجته في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، 22 (93)، الصفحات 224-241.
- وحيد محمود رمو، و لاء عبد الواحد ذنون. (2018). استثمار دور المدقق القضائي في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري في العراق دراسة الدور والتأثير. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 14 (42)، الصفحات 33-52.